الفصل الثاني

العلاقات الأورومتوسطية..
عملية برشلونة

oberkandl.com

obeikandl.com

المبحث الأول

العلاقات الأورومتوسطية ما قبل إعلان برشلونة

تضمنت أدبيات الاتحاد الأوربي فيما يتعلق بتطوير علاقاته مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أفكارا حول دعم اقتصاديات الدول العربية المتوسطية والدفع نحو تحقيق إصلاحات في أنظمتها السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية وذلك بحسب ما تسمح به الظروف التي تحكم العلاقات. والملاحظ أن التركيز من قبل الاتحاد كان على الجانب الاقتصادي خلال الفترة ما قبل إعلان الشراكة الأوربية المتوسطية عام ١٩٩٥ وذلك لاعتبارات سياسية كانت تحكم المنطقة. وقد تغيرت الصورة بعد التحولات العالمية مطلع التسعينيات من القرن الماضي حيث اتجهت الهموم الأوربية إلى الربط المباشر والجازم بين الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات السياسية للوصول إلى شراكة تحقق الأمن والاستقرار والرفاه لكلا الطرفين، تأسيسا على أن "الإرهاب" الذي هدد الاستقرار الأوربي ناتج عن الاستبداد السياسي والإخفاق الاقتصادي والاجتماعي في دول الجنوب.

دراسة الروابط الأوربية المتوسطية تعكس أن هناك مسارا ثنائيا في العلاقة بين الاتحاد الأوربي (المجموعة الأوربية قبل توقيع اتفاقية ماسترخت عام ١٩٩٣) وبين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بمعنى تدشين اتفاقات بين الاتحاد وكل شريك متوسطي على حدة. وهناك المسار الذي يركز على تبني سياسة عامة تجاه المنطقة من قبل الاتحاد الأوربي. وتشير متابعة تطور الموقف الأوربي من العلاقة بالمنطقة إلى ارتباط تغير الموقف أو تبني سياسات جديدة بالأحداث الكبيرة التي تعيشها المنطقة كما سيتضح من خلال استعراض تطور السياسة الأوربية تجاه الشرق الأوسط والشمال الأفريقي.

ويعود تاريخ مساعي تطوير المجموعة الأوربية لعلاقاتها مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى عقود ماضية خلت. فعلى مسار العلاقات الثنائية تم التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي مع تركيا عام ١٩٦٣ ثم تبع ذلك توقيع اتفاقات شراكة مع كل من قبرص ومالطا. والأولى تلقت موافقة الاتحاد الأوربي في الشروع في مفوضات الانضمام بينما أصبحت كل من مالطا وقبرص عضوين عام ٢٠٠٤. وضمن هذه الاتفاقيات قدمت المجموعة الأوربية لهذه الدول

ما يقارب من ١٣٣٧مليون وحدة نقد أوربيـــة (ecu) في شكل مساعدات وما يقارب من ١٩٦٥ مليون ecu كقروض من بنك الاستثمار الأوربي[١]. وأما فيما يتعلق بالدول العربية المتوسطية فقد وقعت المجموعة الأوربيـــة اتفاقية تجارة تفضيلية مع لبنان عام ١٩٦٤، وتبع ذلك التوقيع على اتفاق مع تونس والمغرب عام ١٩٦٩ ومع مصر عام ١٩٧٢ كما تم التوقيع على معاهدات تعاون بين المجموعة الأوربية وكل مـــن إســـرائيل والمغـــرب والجزائر وتونس ومصر والأردن ولبنان وسوريا خلال الأعوام ١٩٧٦-١٩٧٧[٢]. وقـــد تضـــمنت هـــذه الاتفاقيات تسهيلات تجارية ومساعدات اقتصادية من قبل المجموعة الأوربية لدول المشرق والمغرب العـــربي. والجدير بالذكر أن المجموعة الأوربية منحت بموجـــب هذه الاتفاقيات وحتى أوائل عقد التسعينيات ما يقارب ٦٧٢,٥ مليون ecu من ميزانية المجموعة الأوربيـــة وما يقارب من ٢٦٢ مليون ecu في شكل قروض من بنك الاستثمار الأوربي (EIB) [٣]. أما إسرائيل فقـــد تم توقيع اتفاق التجارة التفضيلي معها عـــام ١٩٦٤ ثم

(1) Global Europe: The European Union in world affairs Piening, Christophe, L. Rienner Publishers (Boulder, Colo.) p72 1997

(٢) نفس المصدر صفحة ٧٢ (٣) نفس المصدر صفحة ٧٢ .

توقيع اتفاقية تجارة حرة في بلجيكا ١٩٧٥ غطت بضائع مصنعة ومنتوجات زراعية[١].

وعلى مسار السياسة العامة أطلقت المجموعة الأوربية السياسة المتوسطية العالمية Global Mediterranean policy في باريس عام ١٩٧٢ وقد كانت هذه السياسة أولى مساعي المجموعة الأوربية لإيجاد إطار عام لمجموعة الاتفاقات الثنائية وبما يضمن توحيد الموقف الأوربي تجاه المنطقة. وكان لاندلاع حرب أكتوبر ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل تأثير على الموقف الأوربي تجاه النزاع خصوصا بعد أن فرضت الدول العربية حظراً على تصدير النفط إلى الدول التي تدعم إسرائيل مما دعا المجموعة الأوربية إلى إعادة النظر في سياستها السياسية والاقتصادية تجاه العالم العربي وأصدرت المجموعة الأوربية إعلانا في نوفمبر من نفس العام يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي التي احتُلت عام ١٩٦٧ ويؤكد حق الفلسطينيين الشرعي في العودة[٢]. وبناء على هذا الموقف الأوربي، الذي لقي ترحيبا من قبل الدول

---

(1) Global Europe: The European Union in world affairs Piening, Christophe, L. Rienner Publishers (Boulder, Colo.) p73. 1997

(2) Global Europe: The European Union in world affairs Piening, Christophe, L. Rienner Publishers (Boulder, Colo.) p74. 1997

العربية، تمهد الطريق لما عرف بالحوار الأوربي العربي والذي انطلق في يوليو ١٩٧٤ والذي أكد أن:"أوربا متصلة بالعالم العربي من خلال المتوسط بصلات حضارية متينة وبروابط المصالح الحيوية والتي لا يمكن أن تنمو وتتطور إلا في إطار الثقة والتعاون المشترك المجدي"(١).

أشرنا أن دول جنوب المتوسط اختلفت مواقفها تجاه الشراكة واختلفت ظروفها، فجميع الدول المتوسطية عدا إسرائيل وإلى حد ما تركيا كلها دول نامية غارقة بمشاكل الديون الخارجية وتعاني من المشاكل الاجتماعية من فقر وبطالة وتخلف تكنولوجي وتدني إنتاجيتها وضآلة معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن تجاوز منها الموقف السياسي المبني على استحقاقات قومية نظرا إلى الشراكة مع الاتحاد الأوربي كطوق نجاة يساعدها في تنشيط اقتصادها وزيادة تنافسيتها واستغلال اقتصاديات الحجم بالشكل الأمثل ومن أجل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة"(٢).

---

(1) Global Europe: The European Union in world affairs Piening, Christophe, L. Rienner Publishers (Boulder, Colo.) p74. 1997

(٢) دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية..الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوربي.. الجمعية الملكية الأردنية مـ٣ http://www.rss.gov.jo/eco-impacts.doc

على المستوى الآخر فقد ارتبطت مراجعة وتطوير المجموعة الأوربية لسياساتها تجاه منطقة الشرق الأوسط والشمال الأفريقي تبعا لتطورات الأحداث الدولية وانعكاس ذلك على دور المجموعة الأوربية ومصالحها الاقتصادية. ومع تطور أنظمة وسياسات المجموعة الأوربية انعكس هذا التطور في علاقاتها مع المنطقة. ففي عقد الثمانينيات قامت المجموعة الأوربية بمراجعة لسياستها المتوسطية مع تركيز على تنوع الإنتاج الزراعي وزيادة المنتج من المواد الغذائية. ويعلل بعض المراقبين هذه التعديلات إلى انضمام كل من أسبانيا والبرتغال للمجموعة الأوربية عام ١٩٨٦.

ومع انهيار المعسكر الشرقي وتفكك الاتحاد السوفييتي في نهاية الثمانينيات حيث ربطتهما علاقات قوية مع بعض دول منطقة الشرق الأوسط، برز الشعور بالحاجة لتعزيز العلاقة مع المنطقة وقامت المجموعة الأوربية بتبني سياسة متوسطية جديدة في نهاية عقد الثمانينيات ظهر فيها البعد السياسي في الإصلاح والذي تركز حول تعزيز الديمقراطية في المنطقة وتحرير الاقتصاد. ولقد رافق هذه السياسة توقيع برتوكولات تغطي السنوات ١٩٩٢-١٩٩٦ تقوم بموجبها المجموعة

الأوربية بتخصيص ١٠٧٥ مليون ecu في شكل مساعدات لدول المنطقة و ١٣٠٠ مليون كقروض، هذا علاوة على ٣٠٠ مليون ecu خصصت لدعم الإصلاحات الهيكلية للنظم الاقتصادية والسياسية.

شهد عقد التسعينيات التقارب بين قوى فلسطينية وإسرائيل وذلك بعد انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ والذي ضم أطراف عربية وإسرائيل وبرعاية الولايات المتحدة وروسيا، وتبع ذلك توقيع اتفاق أوسلو بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل عام ١٩٩٣ والذي يقضي بإنهاء حالة العداء وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. ولقد تبنى الاتحاد الأوربي دعم اتفاق السلام معنويا وماديا ليصبح هو الداعم الأول للسلطة الفلسطينية في خطتها لإعادة إعمار الأراضي الفلسطينية وبناء مؤسسات السلطة. فقد خصص الاتحاد الأوربي ٥٠٠ مليون ecu في شكل مساعدات وقروض للسلطة الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو.

هذه الفترة شهدت ميلاد الاتحاد الأوربي بعد التوقيع على اتفاقية ماستريخت في أول يناير ١٩٩٣. وتضمنت الاتفاقية محورا خاصا بالسياسة الخارجية الأوربية المشتركة Common Foreign Security

Policy (CFSP) وتركزت جهود المفوضية الأوربية على أن تدخل السياسة الأوربية المتوسطية كهدف ضمن السياسة الأوربية المشتركة، وبالفعل أصدر الاتحاد الأوربي موقفا مشتركا (joint action) ووضعا مشتركا (common position) حيال المنطقة بشكل عام والنزاع العربي الإسرائيلي بشكل خاص.

شهدت السياسة الأوربية المتوسطية تطورا آخر وذلك على إثر انعقاد المجلس الأوربي في الجزيرة اليونانية (Corfu) عام ١٩٩٤، حيث تم تفويض المجلس الأوربي والمفوضية الأوربية في تقييم السياسة الخارجية الدولية للاتحاد الأوربي في منطقة المتوسط والمبادرات التي من المحتمل أن تعزز هذه السياسة في المدى القصير والمتوسط، مع الأخذ في الاعتبار إمكان عقد مؤتمر يجمع الاتحاد الأوربي وشركائه في المتوسط[1].

وبالرغم من تبني السياسة الأوربية الخارجية المشتركة CFSP وإدراج السياسة المتوسطية ضمن آلياتها إلا أن استجابة دول الاتحاد الفعلية لتطورات

---

(١) خلاصات رئاسية ٢٤-٢٥ يونيو ١٩٩٤، المجلس الأوربي في كورفو، مفوضية الجمعيات الأوربية، بريطاني SN150/94

الأحداث في المنطقة لم تكن مواكبة لما يتطلع إليه الاتحاد (بروكسل) وما يريده الشركاء في الشرق الأوسط والشمال الأفريقي، ولما ينبغي أن تكون عليه مشاركته كأكبر تكتل سياسي واقتصادي على الساحة الدولية له مصالح حيوية بالمنطقة. فقد أقر الاتحاد موقفا مشتركا Joint Action لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط في منتصف ١٩٩٤ ويقتضي الموقف الموحد مساهمة الاتحاد في مراقبة انتخابات السلطة الفلسطينية آن ذاك ودعم السلطة الفلسطينية ماليا وتعيين المبعوث الخاص للاتحاد Morantinos، ولكن لم تكن حماسة دول الاتحاد في تطبيق ما اتفق عليه بمستوى القرارات والسياسات المتخذة. من ناحية أخرى لم يبد الاتحاد، ممثل في أهم دوله، استعدادا واهتماما لمساهمة مستقلة عن التوجه الأمريكي فيما يتعلق بأحداث أثرت في بعض الدول المتوسطية وانعكست سلبا على الأمن الأوربي مثل اندلاع أعمال العنف في الجزائر واستمرار الاقتتال فيها لسنوات. كما استطاعت السياسة الأمريكية أن تتقدم على الاتحاد الأوربي في التدخل في النزاع المغربي الجزائري حول الصحراء الغربية وأصبح جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق مبعوث

الأمم المتحدة للمساهمة في فض النزاع، وأصبحت المدن الأمريكية مواقع التقاء الوفود المغربية ومندوبي البوليساريو التي شهدت زخما خلال السنوات القليلة الماضية.

اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى وما ترتب عليها من دخول النزاع العربي الإسرائيلي مرحلة حرجة، ساهم في تحريك عجلة السياسة الأوربية الخارجية وتبنى الاتحاد "الاستراتيجية المشتركة لمنطقة المتوسط" عام ٢٠٠٠. غير أن عجز الاتحاد بلغ مداه بعيد أحداث سبتمبر عام ٢٠٠١، حيث فشلت بروكسل في كبح جماح الفورة الأمريكية التي وصلت قمتها باجتياح مناطق في الشرق الأوسط حين عارضت سياسة الحرب الأمريكية و لم تفلح بالتالي في تحويل موقفها الرافض إلى فعل مقاوم للسياسة الأمريكية تظهر له نتائج ملموسة على الأرض، ثم ما لبث هذا الرفض أن تحول إلى تقارب خصوصا بعد الانتخابات الألمانية والفرنسية التي أتت بأنجيلا ميركل وساركوزي إلى سدة الحكم.

* * *

المبحث الثاني

الشراكة الأورومتوسطية..نحو إعلان برشلونة

خلال عقدين من الزمن وذلك منذ إطلاق السياسة المتوسطية العالمية عام ١٩٧٢ وحتى مؤتمر برشلونة في أكتوبر عام ١٩٩٥ لم يتحقق إنجاز يذكر في العلاقات الجماعية بين الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية وظلت العلاقات تأخذ الطابع الثنائي ولا تشمل كل الدول المتوسطية، فلم توقع ليبيا وسوريا اتفاقيات ثنائية مع الاتحاد وذلك حتى عام ٢٠٠٩. كما أن الحوار الأوربي العربي لم يفلح في تحقيق ما كان يرجوه أي من الأطراف و لم ينجح في التقريب بين الطرفين على المستوى السياسي.

ومع مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي بدأت المجموعة الأوربية في إعادة تقييم سياستها تجاه الدول المتوسطية من خلال الاجتماعات والتقارير التي تداولتها مؤسسات المجموعة الأوربية عام ١٩٩٠ والتي

أخذت عنوان إعادة توجيه السياسة المتوسطية للمجموعة الأوربية[1].

خلال العام ١٩٩١ قامت المفوضية الأوربية بتكليف مجموعة من الخبراء وبالتنسيق مع الجمعية الفيدرالية للتعليم والبحث بلندن، والتعاون مع منظمة دراسات السياسة الأوربية الدولية (TEPSA)، لإعداد دراسة تستهدف إيجاد سبل تسهم عن طريقها المفوضية في تحقيق التكامل الإقليمي والتعاون بين الدول في الشرق الأوسط مع رؤية لتعزيز الأمن والسلام في المنطقة[2]. وتضمنت الدراسة إقرارا بأهمية استقرار الشرق الأوسط لضمان استقرار الاتحاد الأوربي، وأكدت على أن الاتحاد لم يأخذ من السياسات والبرامج ما يعزز التكامل والتعاون بالرغم من التأكيد على حاجته لذلك دوما. وخلصت الدراسة إلى حاجة المفوضية إلى أن تطور سياسة جديدة متماسكة تجاه الشرق الأوسط وأن هناك فرصا لنجاح مثل هذه

---

(1) Global Europe: The European Union in world affairs Piening, Christophe, L. Rienner Publishers (Boulder, Colo.) p72 .1997

(2)Nonneman, Gerd The Meddle East and Europe: The Search for Stability and Integration Published by Fedral Trust for Education and Research London 1993

السياسة. ويرى الباحثون المشاركون في الدراسة أن التكامل لا يمكن أن يحقق المطلوب إلا إذا جاء ضمن سياسة متكاملة تجاه المنطقة والمشاكل التي تغرق فيها. وترى الدراسة أن السياسة الجديدة ينبغي أن تشمل معالجة المحاور التالية:

(١) إيجاد اقتصاديات نامية في مشروع التكامل.
(٢) التقارب الاجتماعي والثقافي داخل المنطقة ومعها.
(٣) النزاع العربي الإسرائيلي.
(٤) التحكم في انتشار السلاح
(٥) حلول للنزاعات بين الدول عبر الوساطة.
(٦) تعزيز الحريات وحقوق الإنسان.

ولقد تركزت جهود الاتحاد في إطار إيجاد سياسة شاملة تجاه الشرق الأوسط والشمال الأفريقي وبالفعل أطلقت المفوضية مقترحا حول شراكة أوربية متوسطية جديدة وذلك في أكتوبر ١٩٩٤. وتضمن مقترح المفوضية في مقدمته ما جاء بملحق بند السياسة الخارجية والأمنية الأوربية المشتركة "الساحل الشرقي والجنوبي للبحر المتوسط وكذلك الشرق الأوسط هي مناطق جغرافية ذات أهمية حيوية للاتحاد الأوربي من الناحية الأمنية ومن جهة الاستقرار الاجتماعي".

* * *

المبحث الثالث

العلاقات الأورومتوسطية .. مداولات مؤتمر برشلونة

أصبحت فكرة عقد مؤتمر للشراكة الأوربية المتوسطية يضم الاتحاد الأوربي ودول البحر المتوسط محور اهتمام المفوضية الأوربية والمجلس الأوربي خلال العامين ١٩٩٤، ١٩٩٥. وهدفت المفوضية من عقد هذا المؤتمر إلى إيجاد إطار يعزز الشراكة الأوربية المتوسطية ويحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال زيادة تمتين علاقاتها بالمنطقة. النقطة السالفة الذكر أساسية في تفسير التحرك نحو عقد المؤتمر، غير أن المراقبين لم يستبعدوا أن يكون توقيت الشراكة من قبيل رد عاجل وشامل على المبادرة التي طرحتها إسرائيل والولايات المتحدة بعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ وتوقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، والتي عرفت بالشراكة الشرق أوسطية أو المتوسطية. وضمت الدول التي اقترحتها المفوضية كل من دول المغرب العربي (تونس والجزائر وامغرب وليبيا)، ودول المشرق (مصر ولبنان وسوريا والأردن) بالإضافة إلى إسرائيل

وتركيا وقبرص ومالطا (قبل انضمامهما إلى الاتحاد عام ٢٠٠٤).

لقد أرادت المفوضية أن تكون الشراكة بين هذه الدول بالتحديد وبين دول الاتحاد الأمر الذي أثار حفيظة العديد من دول الشرق الأوسط والشمال الأفريقي مستفهمة عن المعايير والضوابط التي تحدد اختيار الشركاء، ولماذا تم إقصاء بعض الدول مثل إيران والعراق أو ضم إسرائيل وهي على عداء مع "الشركاء الجدد" في المشرق والمغرب، إذ لم تر العديد من الدول العربية، حتى ضمن المقترحين في الشراكة، في ضابط الدول المطلة على البحر المتوسط قيدا مقنعا لاستثناء دول عربية وإسلامية مهمة. ثم إن الأردن الطرف في الشراكة ليس لها ساحل على البحر المتوسط.

الاتحاد الأوربي طرح مقترح شراكة بين تكتلين، غير أن الحقائق على أرض الواقع تعكس قيام التفاوض بين تكتل شبه موحد سياسيا ومتقدم جدا في تكامله الاقتصادي ومتطور نسبيا في آليات عمله الجماعية وفي التنسيق بين أعضائه، ورؤيته لمستقبله ولمصالحه ولكيفية تحقيقها نسبيا ناضجة. وفي مقابل ذلك فإن الطرف الثاني ينطبق عليه صفة تكتل للاعتبار الجغرافي فقط، إذ

لا يجمعه هيكل سياسي ولا تربطه أطر اقتصادية تكاملية ويغيب التنسيق بين دوله إلى درجة أن التناقض في التوجهات والسياسات والقرارات هو الصفة السائدة، وهذه أحد أهم مشاكل الشراكة وأخطرها بالنسبة للدول العربية المشاركة فيها.

بالنسبة للشركاء المتوسطيين فإن آرائهم في بداية الإعلان عن المبادرة الأوربية وقبل مؤتمر برشلونة كانت متباينة بشكل كبير، وليس هذا بجديد عند تتبع الموقف العربي وسياسات الدول العربية خلال العقود الماضية. ففي حين رأت بعض الدول العربية المتوسطية في الشراكة فرصة لتعزيز اقتصادياتها ومعالجة أزماتها رأت أخرى في الشراكة وسيلة جديدة لاستعمار المنطقة واستغلال مواردها. البعض تحفظ على الدخول في هذه الشراكة في حين تلتزم الدول العربية بالجامعة العربية وأن هذه الشراكة يمكن تقوض الأمن العربي الذي قامت من أجله الجامعة إذ أن الشراكة ستغير من الاستراتيجية التي جعلتها الدول العربية صلب عملها من خلال الجامعة، وفي أحسن الأحوال ستكون على حساب محاولات تعزيز دور الجامعة في معالجة أزمات

العالم العربي من خلال رؤية عربية توازن بين الإصلاحات السياسية والاقتصادية والأمن العربي.

تأخر تنسيق الدول العربية المتوسطية فكان أول التقاء لها على هامش اجتماع بروكسل في يوليو ١٩٩٥، وطغى على الاجتماع حالة التوتر وعدم الرغبة في التنسيق بين وفود الدول العربية المتوسطية خلال وقت انعقاد مفاوضات الشراكة، وأبدت بعض الدول العربية تخوفا من أن يُفهم أن الدول العربية تفرِّق بين الشركاء العرب وغيرهم في الشراكة وكذلك التخوف من أن تصل رسالة للشركاء مفادها أن العرب يركزون على البعد السياسي في الشراكة ويهملون الأبعاد الأخرى الاقتصادية والثقافية[١].

وأسفر الاجتماع عن انقسام مواقف الدول العربية المتوسطية إلى مجموعات ثلاث[٢]: الأولى رأت في الشراكة فرصة كبيرة لتمتين علاقاتها مع الاتحاد

---

(1) Habeeb, Hani The Euro-Mediterranean Partnership, Pros and Cons: An Arab Veiw Universal Publishers USA 2002, p 81

(2) Habeeb, Hani The Euro-Mediterranean Partnership, Pros and Cons: An Arab Veiw Universal Publishers USA 2002,82

الأوربي وتعطي اهتماما كبيرا للجانب الاقتصادي في الشراكة ولا تجعل من القضايا السياسية والأمنية عائق للتوقيع. المجموعة الثانية ضمت الدول التي لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وتربطها معاهدات مع تل أبيب وموقفها إيجابي من الشراكة مع رغبتها في إيجاد موازنة بين المكاسب الاقتصادية والسياسية فيها. أما المجموعة الثالثة والتي على رأسها سوريا ولبنان فإنها أعطت للجانب السياسي في الشراكة الأولوية وطالبت بأن يكون هو محورها الأساسي وأصرت على الربط بين الأبعاد الاقتصادية والثقافية وبين البعد السياسي. وما يمكن التأكيد عليه أن الدول العربية المتوسطية كانت الطرف السلبي في تبني المبادرة وافتقرت إلى التنسيق الجيد في المرحلة التي سبقت اعتماد إعلان برشلونة وشاركت في المؤتمر وفي جعبة كل منها أولويات مختلفة وأهداف في بعض الأحيان متضاربة.

ومن المسائل التي أخذت حيزا كبيرا من النقاش والتنازع في مداولات مؤتمر برشلونة موضوع إدانة الإرهاب. فالطرف الإسرائيلي، في مسعى منه لتجريم المقاومة في الأراضي الفلسطينية وفي لبنان، أصر على

صيغة تجرم استخدام القوة لتحرير الأراضي المغتصبة، وأظهر الطرف الأوربي قبولا للإلحاح الإسرائيلي، بينما أصرت الدول العربية وعلى رأسها سوريا ولبنان على التفريق بين الأعمال الإرهابية التي يجتمع على إدانتها المجتمع الدولي وبين حق الدفاع عن النفس والأرض في حال وقوع احتلال لها واستخدام المتاح من الوسائل لتحريرها كما تقر بذلك المواثيق الدولية[1].

* * *

(1) Habeeb, Hani The Euro-Mediterranean Partnership, Pros and Cons: An Arab Veiw Universal Publishers USA 2002,23

obeikandl.com

المبحث الرابع

العلاقات الأورومتوسطية..مضامين إعلان برشلونة

ظلت بعض الدول العربية المتوسطية حتى زمن قريب من انعقاد مؤتمر برشلونة تسلك سلوكا غير واضحا تجاه الشراكة، فسوريا ولبنان- على سبيل المثال- ظلتا تبديان تحفظهما على عقد اجتماع يضمهما مع إسرائيل إلا أنهما لم يعلنا مقاطعتهما للمؤتمر، كما أن الاتحاد المغربي العربي أصدر بيانا قبيل مؤتمر برشلونة بأشهر يعلن عن الرغبة في دمج ليبيا في الشراكة الأمر الذي لاقى رفضا من الاتحاد للاتهامات التي وجهت لليبيا في تحطم الطائرة الأمريكية فوق لوكربي عام ١٩٨٨. وبالرغم من الصعوبات التي واجهت عقد المؤتمر فقد تم انعقاده وأسفرت المفاوضات عن التوقيع على وثيقة تمثل أساس الشراكة، أصبحت تعرف بإعلان برشلونة. وتضمن إعلان برشلونة ثلاثة محاور أساسية تمثل جوهر الشراكة

الأوربية المتوسطية. فيما يتعلق بالمحور الأول والذي جاء تحت عنوان :

"الشراكة السياسية والأمنية : تأسيس منطقة أمن واستقرار مشترك"

حيث اتفق المؤتمرون على أهمية الأمن والسلام وتعهدوا بدعمهما بكل السبل المتاحة، كما تعهدوا باحترام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن تتبنى الدول المشاركة حوارا سياسيا يعقد على فترات لأجل تعزيز قيم الديمقراطية وحكم القانون والتعددية السياسية وحقوق الإنسان. كذلك اتفق الأطراف على احترام حدود ووحدة الشركاء واللجوء إلى الوسائل السلمية لحل النزاعات بينهم وكذلك التعاون في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل واتخاذ الإجراءات العملية لمنع انتشارها والتعاون في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة وانتشار المخدرات.

وإن كان هناك من إيجابية ترتبت على ضغط بعض الوفود العربية المشاركة فهي تضمين الدعوة إلى تسوية النزاع العربي الإسرائيلي بالطرق السلمية وعلى خلفية قرارات الأمم المتحدة، الأمر الذي رفضته

إسرائيل وناورت بقوة لاستبعاده بالصيغة التي تم إقرارها في إعلان برشلونة[1].

المحور الثاني الشراكة الاقتصادية والمالية: تأسيس منطقة ازدهار مشترك

أكد المشاركون على أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وذلك لأجل إيجاد منطقة مشتركة مزدهرة اقتصاديا وقد اتفق المؤتمرون على جملة من الأهداف تضمنت تحسين مستويات المعيشة لسكان منطقة الشراكة وزيادة معدلات العمالة مع السعي لتقليص الهوة بين اقتصاديات طرفي الشراكة وصولا إلى تحقيق التكامل بينهما اقتصاديا. واعتمد المؤتمرون العمل على الوصول إلى منطقة التجارة الحرة وإلغاء كافة القيود الجمركية والعوائق أمام تدفق السلع المصنعة بحلول عام ٢٠١٠. وبالنسبة للمنتوجات الزراعية والخدمات فإن تحريرها يخضع للسياسات الموجودة بما في ذلك السياسة المعتمدة لدى الاتحاد الأوربي أو ما وقعت عليه الدول الشريكة ضمن اتفاقية الجات GATT، هذا بالإضافة إلى توظيف إمكانيات الاتحاد الأوربي المالية لدعم الشركاء. ومن المهم التنبيه إلى أن

(1) Habeeb, Hani The Euro-Mediterranean Partnership, Pros and Cons: An Arab Veiw Universal Publishers USA 2002,19

الإعلان تضمن تأسيس العلاقة الاقتصادية بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية والنظم التي تتبناها المؤسسات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية، وهذا يعني تحرير الاقتصاد وخصخصته وتحجيم دور الدولة وإطلاق العنان للقطاع الخاص ورفع الدعم عن السلع الأساسية، الأمور التي أخفقت الأنظمة العربية في التعاطي معها والتي من المتوقع أن تؤدي إلى مضاعفات اقتصادية واجتماعية في حال ممارسة الاتحاد ضغوط لتطبيقها.

المحور الثالث :الشراكة الاجتماعية والثقافية والشؤون الإنسانية: تطوير الموارد البشرية وتعزيز التفاهم بين الثقافات والتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني

أكد من خلاله المشاركون على الحاجة للحوار وتبادل تقنيات المعلومات لأجل التقارب بين الثقافات المتعددة في إطار دول الشراكة، كم اتفقوا على دعم نشاطات تنمية الموارد البشر ية من تعليم وتدريب وكذلك تأسيس شراكة اجتماعية ثقافية.

ويرى العديد من المراقبين أن جوهر الشراكة التي هي بالأساس مشروع أوربي يدور حول تعزيز الأمن الأوربي من خلال استقرار منطقة البحر المتوسط، وأن

المحور الثاني في إعـــلان برشلونة هـــو حجر الزاوية فى تحقيق ذلك، ولهذا جاء في الإعلان ما يؤكد أن "العملية التي ستحقق الشراكة من المفترض أن تتحقق من خلال المسار المزدوج للتطور للعلاقات التجارية الحرة بجانب زيادة وتحسن المساعـدات المالية. ولهذا فإن هذا المســـار المزدوج بين الشركاء الموازي للتعاون السياسي سيعزز من الخطو السريع باتجاه علاقات أقوى".

أما فيما يتعلق بالإشارة إلى توظيف موارد الاتحاد المالية في تعزيز التعاون والتكامل الذي جاء ضمن المحور الثاني في الشراكة فهو ينسجم مع سياسة الاتحاد حـــتى قبل الشراكة والتي ترى ضـــرورة تصـــحيح الهياكـــل السياسية والاقتصادية للشركاء حتى يمكن أن تتطـــور العلاقات إلى مستوى يخدم الطرفين. والغـــرض مـــن المساعدات المالية ينصب بالأساس على تحقيق تغييرات هيكلية بما في ذلك إعادة هيكلة اقتصاديات الشركاء في جنوب المتوسط.

* * *